

الموضوع : التشریعات الليبية

قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 374 لسنة
1398 ور 1989 م بإنشاء الهيئة العامة
للرياضة

المصدر : الجريدة الرسمية

العدد 4

السنة الثامنة والعشرون

**قرار اللجنة الشعبية العامة
رقم (374) لسنة 1398 و.ر / 1989 م
بإنشاء الهيئة العامة للرياضة**

المادة

بعد الاطلاع على قانون اندية الرياضة والشباب ،
وعلى القانون رقم (14) لسنة 1962م بإنشاء اللجنة الاولمبية ،
وعلى القانون رقم (79) لسنة 1975 م بشأن ديوان المحاسبة ،
وعلى القانون رقم (13) لسنة 1981 م بشأن اللجان الشعبية ،
وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (١) لسنة 1989 م بشأن اعادة
تنظيم اللجنة الاولمبية الوطنية ،

قررت

مادة (١)

تنشأ هيئة عامة تهتم بشئون الرياضة تسمى (الهيئة العامة للرياضة)
تتمتع بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة ،

مادة (٢)

يكون المقر الرئيسي للهيئة بمدينة طرابلس ، ويجوز انشاء فروع لها في
البلديات ، وذلك بقرار من لجنة ادارة الهيئة .

مادة (٣)

تختص الهيئة العامة للرياضة بما يلي :-

- 1) اعداد الخطط التنفيذية للرياضة الجماهيرية والعمل على تنفيذها ودفع
الجماهير لممارسة الرياضة بغية اكتساب فوائدها الصحية والترفيهية .
- 2) العمل على استحداث الوسائل والاساليب الجديدة لتطبيق الرياضة
الجماهيرية .
- 3) متابعة كافة اوجه النشاط الرياضي الجماهيري .
- 4) الاهتمام بالرياضة المدرسية بما يضمن ممارسة كافة التلاميذ والطلبة في
جميع مراحل التعليم المختلفة للرياضة ضمن المنهج الاسبوعي لتحقيق جيل
قوى البدن سليم الفكر ، وذلك بالتنسيق مع اللجان الشعبية النوعية
المختصة .

- 5) المساهمة فى تريض الجماهير فى المصانع والوحدات الانتاجية والخدمية والمعسكرات والثانويات العسكرية ووضع برامج رياضية ملزمة التنفيذ بالتنسيق مع الاجهزة المشرفة عليها .
- 6) الاهتمام بالنوادى الرياضية وتحويلها الى مراكز جذب واسع ناشرى ورياضي فى خدمة الجماهير ووضع البرامج والخطط الكفيلة بالنهوض بالاندية الرياضية ودعمها ، ولها فى ذلك حق اعادة تنظيمها بما يتمشى والاهداف المنسنة لها .
- 7) الاهتمام بالموهوبين البارزين فى مختلف الالعاب والأنشطة الرياضية واعداد برامج رياضية محلية وخارجية للارتقاء بالمستوى الفنى لفرق وتكوين منتخبات رياضية وطنية للمشاركة فى اللقاءات الرياضية الدولية .
- 8) اعداد وتأهيل الكوادر الفنية المتخصصة وذلك من خلال خطة عملية لتغطية الاحتياجات والاستفادة من اتفاقيات التعاون الدولى فى هذا المجال .
- 9) انشاء الاتحادات الرياضية المحلية وتشكيلها ومتابعة نشاطها وتوجيهها ودعمها بما يمكنها من تنفيذ برامجها المحلية والدولية .
- 10) اعتماد البرامج المحلية والدولية للاتحادات الرياضية والمحلية والبعثات الرياضية التى تشارك فى اللقاءات والدورات الرياضية واتخاذ الاجراءات اللازمة لايقادها .
- 11) التنسيق بين الاجهزة العاملة فى قطاع الرياضة .
- 12) توجيه المطبوعات الرياضية والبرامج الرياضية بوسائل الاعلام المختلفة بما يخدم الفلسفة العامة للمجتمع ، والعمل على اصدار مطبوعات تهتم بنشر التوعية الرياضية .
- 13) الاشراف على المدن الرياضية والملعب والساحات الرياضية وصيانتها وتطويرها وتحصيل ايرادات المباريات وغيرها .
- 14) اقتراح الميزانية التقديرية اللازمة للهيئة وفروعها .

مادة (4)

يتكون البناء التنظيمى للهيئة من عدد من الادارات يصدر بتحديدها وتوزيع الاختصاصات فيما بينها قرار من لجنة ادارة الهيئة .

مادة (5)

تتولى ادارة الهيئة لجنة ادارة يصدر بتشكيلها قرار من اللجنة الشعبية العامة .

مادة (6)

- تتولى لجنة الادارة تصريف شئون الهيئة وتسهيل العمل بها ، ولها على الاخص :
- ١ - تنفيذ السياسة المتعلقة بمجال عمل الهيئة .
 - ب - وضع النظم المتعلقة بالشئون الادارية والمالية للهيئة ، وذلك وفقا لاحكام التشريعات النافذة .
 - ج - وضع البرامج الالازمة لتنفيذ اهداف الهيئة .
 - د - اعداد مشروع الميزانية السنوية للهيئة ، والحساب الختامي لها .

مادة (7)

تحدد اختصاصات فروع الهيئة ، واسلوب ادارتها بقرار من لجنة ادارة الهيئة .

مادة (8)

تكون للهيئة ميزانية مستقلة .
وتبدأ السنة المالية للهيئة مع بداية السنة المالية للدولة وتنتهي بانتهائها ،
وتبدأ السنة الاولى من تاريخ العمل بهذا القرار وتنتهي بانتهاء السنة المالية
التالية .

مادة (9)

ت تكون الموارد المالية للهيئة من :

- ١ - الايرادات التي تحصل عليها من الانشطة التي تقدمها .
- ب - الاعانات والهبات التي تقدم لها .

مادة (10)

يتولى الجهاز الشعبي للمتابعة فحص ومراجعة حسابات الهيئة ، وذلك
وفقا لاحكام القانون رقم (79) لسنة 1975 م المشار اليه .

مادة (11)

الى أن تصدر القرارات التنفيذية والنظم واللوائح المنصوص عليها في هذا
القرار يعمل باللوائح والقرارات المعمول بها حاليا ، وذلك بالقدر الذي لا يتعارض
واحكام هذا القرار .

مادة (12)

يلغى كل حكم يخالف احكام هذا القرار .

مادة (13)

يعلم بهذا القرار من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية .

المادة الشعبية العامة

صدر في 15 شوال 1398 و.هـ
الموافق 20/4/1989 م